١٠- ناقشت اللجنة سبل تحسين الانتاجية والجودة وخفض التكلفة عن طريق ممارسات الادراة المتكاملة للمحصول. وقد اصبحت الاقطان المهجنة جينياً تمثل مكوناً هاماً في ممارسات الادارة المتكاملة للمحصول، كما أن عمليات المراقبة المستمرة للآثار البيئية تمثل امراً ضرورياً. واقترحت الندوة سبل تطبيق احدث التطورات التكنولوجية اقتصادياً من جانب صغار الحائزين، بما في ذلك المزارع الجماعية ومزارع الجماعات التعاونية. ويتم تطوير عملية مقاومة النبات للمواد الضارة ومتابعة النبات في الحقول بنجاح في كثير من البلدان وينبغي تطبيقها على نطاق واسع. وسوف يكون موضوع الندوة الفنية لعام ٢٠٠٢ هو "**التكنولوجيا والادارة والتصنيع من أجل الياف جيدة**".

١١- أكدت اللجنة من جديد التزامها بدوام مساندة الشبكات الاقليمية ومؤتمرات القطن العالمية. وسيعقد المؤتمر العالمي الثالث لبحوث القطن في مدينة كيب تاون بجنوب افريقيا خلال الفترة من ٩-١٣ مارس ٢٠٠٣، وقد بدأ بالفعل التسجيل المبكر لحضور هذا المؤتمر.

١٢- سيقوم احدث مشروع قطني يحصل على دعم من الصندوق المشترك للسلع الاولية بتطوير ادوات ادارة مخاطر الاسعار لكي يتم استخدامها من جانب المنتجين في شرق وجنوب افريقيا. واعربت اللجنة الاستشارية الدولية للقطن عن تقديرها للصندوق المشترك للسلع الاولية لدعمه تطوير السلع، واعترفت بالمزايا العائدة على صناعة القطن من جراء المشروعات التي يمولها الصندوق. ومنذ شرع الصندوق في العمل بكامل طاقته في عام ١٩٩١، تمت الموافقة على تسعة مشروعات قطنية حصلت على ما يربو على ٢٠ مليون دولار كمنح وقروض من الصندوق.

١٣- أجرت اللجنة نقاشاً حول المائدة المستديرة مع الفريق الاستشاري من القطاع الخاص عن موضوع الهندسة الوراثية في القطن وأهمية الممارسات التجارية الجيدة ومشروعات البنك الدولي التنموية والجهود المبذولة للحد من الاجراءات الحكومية التي تشوه انتاج القطن وتجارته. ولاحظت اللجنة انها استفادت من اسهامات ذلك الفريق بطريقة ملموسة ومحددة منذ انشائه في عام ١٩٩٩، كما قدرت الخدمات التي يقدمها كل عضو في الفريق.

١٤- سيعقد الاجتماع العام الحادي والستون للجنة في مدينة القاهرة بمصر خلال الفترة من ٢٠-٢٥ اكتوبر ٢٠٠٢، بناء على الدعوة الموجهة من الحكومة المصرية. كما قبلت اللجنة دعوة موجهة من حكومة بولنده لاستضافة الاجتماع العام الثاني والستين خلال الفترة ٧-١٢ سبتمبر ٢٠٠٣.

صغار المزارعين الذين تنخفض غلتهم بسبب الافتقار الى مكافحة الآفات يمكن أن يستفيدوا اكبر فائدة نتيجة لاستزراع الاصناف المهجنة جينياً، رغم أن تكلفة تكنولولجيا تلك الاصناف المرتفعة قد تكون مانعة بالنسبة لمالكي الحيازات الصغيرة. وتعترف اللجنة بأن غالبية الادلة المتوفرة تشير الى أن استخدام اصناف الاقطان المهجنة جينياً آمن وسالم. ورغم ذلك، تعترف اللجنة بأن كثيراً من الحكومات والمستهلكين لايوافقوا على استخدام تلك الاقطان في الزراعة ولايرغبوا في تقبل منتجات التكنولوجيا الحيوية.

٧- تلقت اللجنة تقارير عن افضل السبل لتشجيع تحسين نوعية القطن عن طريق ادخال تحسينات على عملية حلج القطن وعن كيفية التوسع في استخدام المصانع للقطن في البلدان النامية. وكانت التوصية الرئيسية في كل تقرير هي تشجيع الدول الاعضاء على ازالة الحواجز على واردات الآلات وقطع الغيار المستخدمة في عمليات حلج وغزل القطن. واصدرت اللجنة تعليماتها للامانة لكي تبحث النتائج المترتبة على هذه التوصية، وتقديم تقرير عن تلك النتائج للجنة الدائمة. كما أصدرت اللجنة توجيهاتها لاعداد مشروع أو دراسة تقدم النصح والمساعدة للدول الاعضاء -لاسيما الدول الاعضاء النامية- بصدد تطوير وتنفيذ السياسات الصناعية السليمة التي تكفل وتشجع المزيد من استهلاك القطن محلياً عن طريق عمليات أو برامج القيمة المضافة.

٨- تلقت اللجنة تقريراً من فريق الخبراء بشأن اساليب الحليج. واوصى ذلك الفريق الحكومات بالعمل على اعادة النظر في معايير القطن لكي تعكس نوعيات الغزل التي تقيّمها صناعة النسيج. كما حث الفريق الحكومات على ضمان توفير فرص التدريب لمديري المحالج والعاملين فيها، للتأكد من أن افضل الممارسات معروفة ومطبقة على نطاق واسع. وامرت اللجنة الامانة بتقديم الارشادات عن افضل السبل لتنفيذ تلك التوصيات.

٩- استمعت اللجنة الى المعلومات عن البرامج الناجحة للحد من تلوث القطن في المناطق التي يتم اللجوء فيها الى وسائل الحصاد المكثفة للعمالة. وتتضمن هذه البرامج توزيع المواد التعليمية على المزارعين والحلاجين، والجهود المبذولة لعدم تشجيع استخدام اجولة البوليبروبيلين في عملية الحصاد عن طريق توفير الاجولة البديلة للمزارعين، الى جانب فرض غرامات مالية على من يسلمون اقطاناً ملوثة، واللجوء الى عمليات الفحص في داخل المحالج. وأوصت اللجنة بأن تبحث صناعة القطن في جميع الدول في تطبيق برامج مماثلة.

الدول تسهم في تقلب الاسعار، وتؤثر تأثيراً عكسياً على مستوى انتاج القطن في الدول الاخرى. كما لاحظت حكومات الدول الاعضاء أن الحواجز المفروضة على تجارة القطن ومنسوجاته تعرقل التنمية الاقتصادية، حيث أعرب عدد من هذه الدول عن رأيه بأن الدعومات تؤدي الى انخفاض اسعار القطن العالميـــة وتتسبب في وقوع عبء التكيف من أجل خفض اسعار القطن بشدة على عاتق المنتجين في البـــلدان التي لاتقدم دعماً حكومياً أو تقدم دعماً محدوداً. وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود الجارية الـــتي يـــبذلها الاتحاد الاوروبي للحد من الدعومات التي تشوه انتاج القطن. كما لاحظت أن المساحة المـــزروعة قطناً في بلدان الاتحاد الاوروبي قد تأثرت نتيجة لذلك. كذلك لوحظ في معظم الدول أنه يـــبدو أن تلك التشوهات تؤدي الى اتساع الرقعة المزروعة قطناً في البلدان التي تتمتع بأي شكل من اشـــكال الدعـــم، بيـــنما تنخفض تلك المساحات في البلدان التي لاتقدم ذلك الدعم. ولذا، تحث اللجنة الاستشارية الدولية للقطن الدول الاعضاء على:

تبـــني سياسات تستهدف الحد من الآثار السلبية على التجارة –والغائها في خاتمة المطاف– الناجمة عن المساعدات الحكومية المباشرة لانتاج القطن وتجارته التي تنفذها بعض البلدان؛

تشـــجيع مـــنظمة التجارة العالمية على أن تبحث –على وجه السرعة– تشوهات التجارة في الاسواق العالمية الناجمة عن الاجراءات التي تتخذها بعض الحكومات؛

التنبيه على مفاوضيها في منظمة التجارة العالمية بأن يمضوا قدماً في تقديم مقترحات بناءة للحد من تشوهات التجارة والانتاج الناجمة عن السياسات التي تنفذها بعض الحكومات.

كمـــا وافقـــت اللجـــنة على تشكيل فريق عمل تحت اشراف رئاسة اللجنة الدائمة تكون مهمته تحديد الاستراتيجيات الفعالة للحد من –والالغاء في خاتمة المطاف– الآثار السلبية على التجارة الناجمة عن المساعدات الحكومية المباشرة لانتاج القطن وتجارته. وسيقدم هذا الفريق تقريراً عن التقدم الذي احـــرزته بعـــض البلدان بشأن الغاء مثل هذه الممارسات التي تشوه التجارة قبل انعقاد الاجتماع العام الحادي والستون في عام ٢٠٠٢.

٦- لاحظت اللجنة أن استخدام بذور القطن المهجنة جينياً من جانب المزارعين آخذ في التوسع سريعاً في كافة انحاء العالم، نظراً لأن استخدام تلك الاقطان يدني الى حد كبير الحاجة الى استعمال المبيدات الحشرية في عملية الانتاج. وأشارت اللجنة الى أن استخدام التكنولوجيا الحيوية اصبح جزءاً لا يتجزأ مـــن عمـــلية انـــتاج القطن في كثير من الدول، والى أن الحكومات لها مصلحة في تشجيع تقنين تلك التكـــنولوجيا الحيويـــة فـــي مجال القطن على أساس الاجراءات العلمية السليمة. ولاحظت اللجنة أن

٢- الاقتصـــاد العالمي آخذ في التباطؤ، ويُتوقع أن يرتفع استهلاك القطن بنسبة ١% فقط ليصل الى نحـــو ٢٠ مـــليون طن في موسم ٢٠٠١/٢٠٠٢. ولذا، فمن المنتظر أن ترتفع مخزونات آخر المدة بحوالـــي مليون طن. وتنبئ النظرة المستقبلية لتباطؤ النمو الى جانب ارتفاع الطلب عن انه لايحتمل أن تنتعش الاسعار لتصل الى مستوى متوسطاتها في المستقبل القريب. وتشير توقعات الامانة الى أن متوســط اســعار القطن العالمية سيهبط خلال هذا الموسم الى ادنى مستوياته منذ موسم ٧٣/١٩٧٢. وكان مستوى المعاناة الذي حاق بالمنتجين والدول التي تعتمد على الصادرات نتيجة لانخفاض الاسعار شديداً.

٣- لاحظـــت اللجـــنة أن الممارسات التجارية الجيدة تتضمن فض المنازعات التي تنشأ لامحالة في المعـــاملات التجارية الدولية عن طريق عملية التحكيم القانونية، وأن بعض اطراف العقود لايلتزمون بقـــرارات الـــتحكيم. ولـــذا، فمن أجل تعزيز الثقة في نظام تجار القطن وتحسين كفاءة اسواق القطن العالمية، فان اللجنة الاستشارية الدولية للقطن تحث حكومات الدول الاعضاء على أن:

تشجع الممارسات التجارية الجيدة وتدعم مبدأ قدسية العقود؛

تشجع صناعاتها على الالتزام بروح ونص ترتيبات التحكيم؛

ضرورة النص على تنفيذ احكام التحكيم السليمة في قوانينها.

٤- اعـــترفت اللجنة بأنه رغم وجود العديد من التحديات التي تواجه صناعة القطن العالمية، الا أنه لايوجد تحد أكبر من منافسة الالياف الكيماوية. ورحبت اللجنة بانشاء **المحفل الدولي لترويج القطن،** وهـــي مـــبادرة تركز على البرامج القومية التي تستهدف زيادة استهلاك القطن. وسييسر المحفل شن حملات اعلامية وطنية عن القطن ومنتجاته، ويعمل كغرفة مقاصة لتبادل المعلومات عن الطلب على الاليـــاف والاســـاليب الفـــنية الـــتي ثبتت فعاليتها لترويج القطن وأفضل الممارسات بالنسبة لمستوى الاتصـــالات عـــلى مســـتوى تجـــارة الـــتجزئة، والاجراءات التي تتسم بفعالية التكلفة لتنشيط الطلب الاستهلاكي وبحوث السوق. ولاحظت حكومات الدول الاعضاء أن هذا المحفل الدولي لترويج القطن يمكـــن أن يكون مثالاً عن كيف أن التعاون في اطار صناعة القطن يمكن أن يُترجم سريعاً الى برامج لمواجهة تلك التحديات.

٥- يشـــكل موضـــوع الاجـــراءات الحكومية التي تشوه انتاج وتجارة القطن مصدر قلق لكثير من الحكومـــات. ولاحـــظ عدد من حكومات الدول الاعضاء أن الدعومات والحواجز التجارية في بعض

اللجنة الاستشارية الدولية للقطن

البيان الصادر عن الاجتماع العام الستون

"القطن نهضة افريقية"

تعمل صناعة القطن والمنسوجات القطنية كمحرك للنمو الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث توجد حالياً نهضة في انتاج القطن في كثير من البلدان. ويعترف الكثير من الحكومات بأن التوسع في انتاج القطن يمكن أن يرفع حصيلة البلدان من الصادرات، وأن يشكل عنصراً جوهرياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية.

عقدت اللجنة الاستشارية الدولية للقطن اجتماعها بمدينة فيكتوريا فولز في زيمبابوي خلال الفترة من ١٦-٢١ سبتمبر ٢٠٠١، وهو الاجتماع العام الستون منذ عام ١٩٣٩. وشارك ممثلو ٣٩ حكومة وخمس منظمات دولية في الاجتماع. وفي بداية الاجتماعات، وقف الحضور دقيقة حداداً على ارواح اولئك الذين اصيبوا نتيجة للهجوم الارهابي يوم ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة. ووافقت اللجنة على البيان التالي:

١- طبقاً لتقديرات الامانة، أخذ الانتاج العالمي للقطن في الارتفاع ليحقق رقماً قياسياً يناهز ٢١ مليون طن في موسم ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، رغم أن اسعار القطن العالمية كانت تقل بكثير عن متوسطها في المدى الطويل خلال المواسم الثلاثة السابقة (المرفق رقم ١). ويرتفع انتاج القطن رغم هبوط الاسعار بسبب عدة تغيرات هيكلية؛ تتضمن تحسن التكنولوجيا والتوسع في زراعة القطن في مناطق انتاج جديدة وقوة الدولار الامريكي (الذي خفف من اثر هبوط الاسعار بالنسبة لبعض المنتجين) والاجراءات الحكومية التي تحمي المزارعين من انخفاض الاسعار في بعض الدول.